

السياسة الإعلامية



باسم الشعبي
b.shabi10@gmail.com

تحتاج اليمن لسياسة إعلامية حكيمة تواكب المرحلة التي تمر بها البلاد، إذ من غير الممكن واليمن تمر بكل هذه التحولات

السياسة الإعلامية الرسمية حبيسة جدران قديمة.. كما لو كانت الثورة لم تحدث.

تقع على القائمين على وسائل الإعلام الرسمية مسؤولية إخراجها من هذا التوقع إلى ميدان المنافسة، فقد شهدت البلاد صدور عدد من الصحف اليومية بعد الثورة عدد منها يعمل ضمن إعلام الثورة المضادة ضد التوجهات السياسية لرئيس الجمهورية فيما يظل إعلام الدولة الرسمية وغيرها من وسائل الإعلام القريبة من الثورة أو القوى الثورية بعيدة كل البعد عن إعلام الثورة والدولة الحقيقي.

تتبع في دار الرئاسة حالياً كوادر إعلامية كفاءة في مقدمتهم مدير مكتب رئاسة الجمهورية الأستاذ/ نصر طه مصطفى والأستاذ/ محبوب علي المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية وغيرهم في الدائرة الإعلامية وسكرتارية الرئيس كل هؤلاء قادرين على صياغة ليس رؤية إعلامية فحسب بل إستراتيجية إعلامية موسعة وذات أبعاد متعددة تعيد الإعلام الرسمي إلى وضعه الطبيعي وتخرجه من قوقعته المعهودة ليلامس القضايا الهامة في البلاد والتي كانت سببا في اندلاع الثورة شمالا وجنوبا مروا بالحوار الوطني أبرز حدث سياسي تشهده البلاد.

تحتاج مخرجات الحوار الوطني لإعلام قوي وقريب من الناس يستطيع أن يقدم المفيد والجديد في ظل وجود إعلام مضاد قوامه العشرات من الصحف ومواقع الانترنت كلها تعمل ضد توجهات الحوار الوطني وضد توجهات رئيس الجمهورية إذ على الرأسمين للإستراتيجية الإعلامية عدم إغفال الإعلام المستقل القريب من الثورة إذ بإمكان هذا الإعلام أن يتكامل مع الإعلام الرسمي لتشكيل وحدة قوية للانتقال بمخرجات الحوار من مجرد كونها حبرا على ورق إلى آليات يستوعبها الناس ويتمشون معها ويطبّقونها.

خدوهم فقالوا أن القات دواء

لا يختلف اثنان على أن القات أضراره كثيرة ومع ذلك تجد أنصاره في تزايد تدهش حين أن تجد نخبة المجتمع مع تيار القات الكاسح، وإن حاولت أن تتحدث معهم عن أضراره والإفلاق عنه فسرعان ما ستجد نفسك أنت محل سؤالهم واستغرابهم عن سبب مقاطعتك وعدم انضمامك إلى الطيف الأوسع والفريق الأقوى وهم"

ليس يخاف على أحد التحذيرات التي تطلق من هنا وهناك عن القات وأضراره، سواء على المستوى الشخصي أو القومي وعلى كافة المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، حيث قد تتحول آثار القات السلبية على المدى البعيد إلى كارثة مدمرة والشواهد الحية كثيرة.. وتكتفي الإشارة هنا إلى أنه كلما أصيب اليمني بمرض عرضي أو عاهة مستديمة نجد أن أول ما يسأله الطبيب: هل تتعاطى القات؟ سواء أكان الطبيب في الداخل أو خارج اليمن.. بحكم ما يسمعه عن اليمن من أنه تحول إلى منتج للقات الذي استبدله بكل ما يمكن من تاريخ وحضارة من بن وزراعة بالإضافة إلى مايسببه لليمنيين من " بلاوي زرقاء" حسب قول إخواننا المصريين والذين ينظرون إلينا أننا شعب " يتحشش" ودليلهم على ذلك مايعكسه المسافرون لتلقي العلاج من مناظر لا تليق بشعب عريق كاليمن ولتليق بهم أنفسهم كمسلمين شعائرهم بالنظافة من الإيمان، وأنا هنا لا أزري أحدا بقدر ما أحاول لفت الانتباه لما يقوله الآخرون عنا، فالسياسة نعم بطبيعية الحال.

لا يختلف اثنان على أن القات أضراره كثيرة ومع ذلك تجد أنصاره في تزايد تدهش

قلب الكهرباء انفطر

التفسير الظاهري لمخربي الكهرباء يشي بأنهم إما قد فقدوا صوابهم وماتت ضمائرهم أو مشوشون ومبرمجون بعد أن خضعوا لعملية غسيل دماغ هذا إذا كان لديهم أدغة أصلاً



علي العماري
aliamari63@gmail.com

من إنتاج مصانع تايبان وإلا كيف تقبلون أن تكونوا أدوات بيد مافيا المدينة الذين يعيشون خلف أسوار قصورهم المحصنة ويستقلون السيارات المصفحة المضادة للرصاص وجرائمكم لا تطالهم أو تسهم لا تعمل بالريموت كنترول ينفذون ما يطلب منهم كأدوات متحركة بلا إرادة أو ضمائر وعقول أو حتى عجول.

على أن هذا لا يعفيهم من السؤال لماذا تحرمون ملايين اليمنيين الغالبي من نعمة الضوء والنور ألا تعلمون أن المتضررين هم أبناء الشعب الساكنين، أما سيادكم فليدهم مولدات خاصة للطاقة ليل نهار ومن يدرى قد تكون أسركم وقبائلكم ومناطقكم وشوارعكم من أولى ضحايا الظلام القاتل الربيع .. ثم أن ما تقومون به من أعمال تخريبية مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي السمحة وجميع الأديان وبتعارض تماما مع الأعراف والتقاليد القبلية الأصيلة، ومن المؤكد أنكم تنتمون للمحيط القبلي ولكنكم

التساؤلات حول دور الدولة والحكومة والجيش وقوة مكافحة الإرهاب وهل عجز الجميع أمام غول العنف والقتل والتخريب شبه اليومي لا أحد يظن ذلك على الإطلاق ويعتقد أن هناك من يشجع ويمول ويحمي القتل والإرهابيين والمخربين وإلا لما تجرأوا وتمادوا بأعمالهم الشريرة المضرة بأمن واستقرار الوطن والمواطن والمصالح العليا. التسامح لدى الشعوب المتحضرة سمة إنسانية رائعة بيد أن هذه المسألة تتحول في الدول المتخلفة إلى ابتزاز وإرتزاق وفوضى حيث أصحاب النفوس الضعيفة يستغلونها من أجل مصالحهم الأنانية ويتخذون منها فرصة العمر للانتقام وجمع المال الحرام حتى لو كان ذلك على حساب الأمة والوطن بأسره ما يدل على جهل هؤلاء وضعف انتمائهم لجماعتهم الخيرة السوية.

الأمر هنا لا يتعلق فقط بحضور أو غياب الدولة وضعف أو قوة القانون بقدر ما هو مرهون بمدى مسؤولية الأفراد والجماعات تجاه بلدهم ولذلك نلاحظ أن الظواهر السيئة محصورة على بعض المحافظات بينما تعيش محافظات أخرى بهدوء وسكينة، فالسكان يدينون العنف بشتى أشكاله ويميلون للحياة المدنية المسالمة ولا يلجأون للأساليب المستفزة لابتزاز الدولة لتحقيق مطالبهم المشروعة مهما بلغ حجم المعاناة ودرجة الاحباط إزاء الجهات المسؤولة.

وفي المقابل لا ينبغي للدولة الاعتماد على الوعي المجتمعي الخالص لحفظ النظام وحل المشاكل ولا بد أن تكون حاضرة بقوة في كل شبر وزاوية وذرة رمل غالبية على قلوبنا في وطننا العزيز وهي مسئولة عن كل صغيرة وكبيرة.



وهناك الطبيب الذي يمنع مرضاه من تعاطي القات ويقوم هو بأداء هذا الدور نياية عنهم عن طيب خاطر فداءً لهم، وآخرين يضحون مرضى السكري بتعاطي القات لأنه ينفعهم، بدون أي دراسة أجراها واللعلم بأن الدراسات أثبتت عكس ذلك والجندي الذي يترك نقطة التفتيش حاوية على عروشها بعد أن قام بعمل فدائي وهو توقيف سيارة المقاومة «باتاعي القات» وتجنبيها.. والبقية أنتم تعرفونها، وعلى الطرف الآخر شرطي المرور الذي يفاجئك أحيانا بالصدور إلى سيارات الغير دون مبرر أو شبهة وبالمخالفة للقانون الذي لا يجيز هذا للتصرف إلا في حالات محددة ومنها الاشتباه بما يهدد الأمن والسكينة العامة، ويعدنا نكتشف أن «حق القات» هي التي تسببت في تهديد الأمن والسكينة العامة، أو قد تتفاجأ وأنت في عز الليل والظلام الدامس أن يطلب منك أحدهم الوقوف على جنب طالبا منك تصريح العاكس أو تطلع الإدارة في إشارة إلى إدارة المرور كما حصل مع كاتب المقال، مع العلم أن سيارتي ليس بها أي عاكس، كل ذلك من أجل سبب وحيد الكل يعلمه، هذا غيض من فيض، والصنف الآخر من الناس ليحكى عن فضائل القات التي لا تنتهي فلولاها لانتشرت المخدرات، والخمور والعقاقير والحشيش ولولاها لما تشجعها الناس ولا زار كل واحد الآخر، ومن حسناته انه يحبس الناس في بيوتهم والإلتقاتوا في الشوارع وان وجدته مقتنعا بكلامك سيقول الرد الجاهز عند كل المخزنين ما هو البديل؟.. يعني باختصار الفساد المستشري في مجتمعنا القات له دور فيه، كل أوجاعنا الصحية والاقتصادية والاجتماعية سببها القات وما ذكرته من واقع المعاشة وليس لازدراء لا سمح الله فهذه بلدنا وهؤلاء إخواننا وأبناء جلدتنا وواجب علينا انتقاد الخطأ من أي كان وبذل الناصح لتصححه.

• رئيس تحرير مجلة التأمين الصحي

وجهة نظر

أحمد غراب

اليمن خمسة نجوم

>، يضم علم الولايات المتحدة الأميركية 50 نجمة بيضاء ترمز إلى عدد الولايات الأميركية في الربع الأزرق الذي يسمى هذا المربع بمربع الاتحاد. ومع الحديث عن دولة اتحادية يمنية تسمى الولايات المتحدة اليمنية تتكون من خمسة أقاليم لا أعرف هل سيتغير العلم أم سيظل كما هو في حال تم تغييره طالما وقد غيروا كل شيء في اليمن فلاشك انه سيتم وضع خمسة نجوم تمثل الأقاليم الخمسة ، أما أين سيتم وضع الخمسة نجوم فالحله وحده أعلم في الخانة البيضاء أم السوداء أم الحمراء؟! مالون هذه النجوم؟ هذا ان كان فيه نجوم أصلاً.

أعلم أن زمن النجوم في العلم قد ولى ، وأصبحت المؤضة الوطنية علم الوان بلا نجوم وعلما الوطني ثلاثة ألوان وواقعا الذي نعيشه ألف لون ولون والوطنية عملة نادرة لا يمكن أن تجدها في متاحف النقود لكن قد تجدها في أرصدة البنوك. والمشكلة يا أعزائي ليست في النجم ولا النجمين ولا الثلاثة ولا حتى الخمسة والسبعة النجوم فالنجوم تأفل (تزول) لكن اليمن لا يأفل ولايزول.

المهم رحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين أنكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

Ghurab77@gmail.com

نحن وحقوق الإنسان

حين يتعلق الأمر بحق الإنسان في الحياة والحرية وحقه في أن يُعامل بالعدل والمساواة وحقه في أن يعيش كريماً وفاعلا فاعلية إجبارية – وما هو من صميم هذه الحقوق على نحو ما نصّت عليه الكثير من المواثيق والأعراف الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – فإن تيارا ثقافيا عالميا، عابرا للحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، لا يتذرع عن إدانة كل ما يُشكّل انتهاكا لهذا النوع من الحقوق واعتداءً عليها، سواء مُورست الانتهاكات تحت مسمى ديني أو أيديولوجي أو سياسي أو مهما كان.

وإدانة الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان هي بالضرورة إدانة للثقافة التي تُشّرعن لها وتدافع عنها وتُسوّق لها المُبررات الأخلاقية والميتافيزيقية بهدف تزيينها وتجميلها. وهي، في الوقت نفسه، إدانة لأية ثقافة تتعايش مع وضع سياسي وقانوني لا يحفظ حقوق الإنسان الأساسية.

تلعب سلطة الترات الديني؛ في كثير من امتداداته النظرية والعملية المعاصرة، دورا في القطيعة السياسية والقانونية التي تتسم بها العلاقة القائمة بين بعض الدول والمجتمعات العربية والإسلامية، من جهة، وبين ما هو، من جهة أخرى، بمثابة القانون الدولي لحقوق الإنسان، المبثوث في ثنايا الإعلانات العالمية والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو ما يندرج، بصورة أكثر تحديدا، ضمن ما يُسمّى «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان».

على أن ما تلعبه سلطة الترات الديني ليس الدور الحاسم وراء إمجان غالبية حكومات الدول العربية والإسلامية، سياسيا وقانونيا في الطريق العاكس له «الشرعة الدولية»، فالواقع أن الترات الديني ملعوب به، مع أدوات أخرى تقليدية وغير تقليدية، لحساب لاعب أكبر هو الذي يضع قواعد اللعبة السلطوية ويمسك بخيوطها، وغالبا ما يكون الحاكم الفرد أو الأسرة الحاكمة أو العائلة المالكة أو ما هو بهذا المعنى من تظاهرات السلطة المطلقة.

وفي المجمل فإن لثقافة «التسلط» هيمنة عظمى على طيف واسع من أنماط السلوك الفردية والجمّعية في مجتمعنا العربي والإسلامية، ابتداءً من أصغر وحدة اجتماعية وهي العائلة، مروراً بالعشيرة والقبيلة والمذهب والطائفة، وكذلك الوحدات التي يتوزّع عليها أفراد المجتمع وظيفيا ومهنيا في أدايمهم لانشطتهم اليومية، وصولا إلى التكوينات الحزبية والنقابية، وانتهاء بالدولة التي هي «الخلاصة الرسمية للمجتمع» كما يرى إنجلز.

فعلى امتداد الخط، من الوحدة المتناهية في الصغر إلى الأخرى البالغة الكبر، هناك وفرة وافرة من الدكتاتوريين والتسلطيين والقمعيين من الأباء وكبار الأخوة والمشايخ القبليين ومشايخ الدين ومدبري ومعلمي المدارس وأساتذة وعمداء والكليات ورؤساء المعاهد والجامعات وقيادات الأحزاب والنقابات والاتحادات ومدبري الإدارات العامة والمحافظين والقادة العسكريين والوزراء...

على هذا النحو من الثقافة القمعية التسلطية، وبهذا الكم الهائل من المهوسين بمصادرة الحقوق والحرّيات، قطعاً لن يدوم بين مستويات السلطة السياسية والقانونية في هذه المجتمعات وبين «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان» إلا الطلاق.



عبدالله السالمي
Assalmi2007@hotmail.com

في المجمل فإن لثقافة «التسلط» هيمنة عظمى على طيف واسع من أنماط السلوك الفردية والجمّعية في مجتمعنا العربية والإسلامية، ابتداءً من أصغر وحدة اجتماعية وهي العائلة، مروراً بالعشيرة والقبيلة والمذهب والطائفة، وكذلك الوحدات التي يتوزّع عليها أفراد المجتمع وظيفيا ومهنيا في أدايمهم لانشطتهم اليومية، وصولا إلى التكوينات الحزبية والنقابية، وانتهاء بالدولة التي هي «الخلاصة الرسمية للمجتمع» كما يرى إنجلز.

فعلى امتداد الخط، من الوحدة المتناهية في الصغر إلى الأخرى البالغة الكبر، هناك وفرة وافرة من الدكتاتوريين والتسلطيين والقمعيين من الأباء وكبار الأخوة والمشايخ القبليين ومشايخ الدين ومدبري ومعلمي المدارس وأساتذة وعمداء والكليات ورؤساء المعاهد والجامعات وقيادات الأحزاب والنقابات والاتحادات ومدبري الإدارات العامة والمحافظين والقادة العسكريين والوزراء...

على هذا النحو من الثقافة القمعية التسلطية، وبهذا الكم الهائل من المهوسين بمصادرة الحقوق والحرّيات، قطعاً لن يدوم بين مستويات السلطة السياسية والقانونية في هذه المجتمعات وبين «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان» إلا الطلاق.